

Distr.: General
11 May 2010
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠

نيويورك، ٢٨ حزيران/يونيه - ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى

الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم في منتصف عام ٢٠١٠**

موجز

واصل الاقتصاد العالمي تحسنه في النصف الأول من عام ٢٠١٠، مما حدا بالأمم المتحدة لأن ترفع بصورة طفيفة من توقعاتها للنمو العالمي. غير أن وتيرة الانتعاش لا تزال أضعف من أن تسد الفجوة التي خلفتها الأزمة في الناتج العالمي. كما أن النمو متفاوت فيما بين البلدان. ولئن كانت توقعات النمو مشجعة في بعض البلدان النامية، فإن النشاط الاقتصادي كان باهتا في البلدان المتقدمة النمو، وأقل مما يمتلك من إمكانيات في بقية العالم النامي.

ولا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من مواطن ضعف هامة. ورغم الكميات الهائلة من السيولة التي تم ضخها في النظام المالي، لا يزال النمو الائتماني ضعيفا في الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى، ولا تزال عملية التخلص من المديونية المخفوفة بالمخاطر المالية مستمرة. ومن المتوقع أن تظل معدلات البطالة مرتفعة لفترة ممتدة من الزمن في معظم الاقتصادات المتقدمة.

* E/2010/100

** تتضمن هذه الوثيقة تحديثا لمنشور الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام ٢٠١٠ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.10.II.C.2)، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.



وفي البلدان النامية، دفعت الأزمة بالكثير من العمال إلى صفوف العمالة الضعيفة، وقد تستمر أعداد العاملين الفقراء في الازدياد بدرجة أكبر في المستقبل القريب. وتدهور الأوضاع المالية بسرعة، وبخاصة فيما بين البلدان المتقدمة النمو. وذلك يحد من الهامش المتاح أمام المزيد من دعم السياسات العامة اللازم لمواصلة الانتعاش في كثير من الاقتصادات. كما أن مشاعر القلق المتصاعدة إزاء المخاطر المرتبطة بالديون السيادية في بعض الاقتصادات قد أصبحت مصدرا جديدا لانعدام الاستقرار المالي.

ويظل استمرار الحوافز على مستوى الاقتصاد الكلي عنصرا بالغ الأهمية في ترسيخ الانتعاش وتوسيع نطاقه، وإن كان ينبغي جعله أكثر تركيزا على تنشيط نمو العمالة. ويعد تحقيق التوازن بين الحاجة المستمرة لمواصلة الانتعاش وبين ضرورة الحد من العجز وخفض الدين وتثبيت الميزانيات والأوضاع المالية في الأجل المتوسط أحد التحديات الرئيسية التي تواجه كثيرا من البلدان المتقدمة النمو على صعيد السياسات العامة. ويتطلب الأمر تنسيق السياسات على الصعيد الدولي لوضع الاقتصاد العالمي على طريق للنمو القوي والمستدام والأكثر توازنا، ولإصلاح الأنظمة المالية الوطنية والدولية على حد سواء.

أولا - اتجاهات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي

١ - بعد أن شهد الاقتصاد العالمي أشد كساد له منذ الحرب العالمية الثانية، عاد الآن ليضع أقدامه على طريق الانتعاش. وبعد انكماش الناتج الإجمالي العالمي بنسبة ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩، من المتوقع أن ينمو بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٠، وبنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١١ (انظر المرفق الأول لهذا التقرير). غير أن وتيرة الانتعاش لا تزال ضعيفة. فهي أقل من أن تكفي لتعويض فرص العمل الضائعة وسد فجوة الناتج التي نجمت عن الكساد العميق. وتعود تدفقات رؤوس الأموال تدريجياً إلى كثير من الاقتصادات النامية، كما عادت أسعار السلع الأولية الارتفاع بعد ما شهدته من تدهور حاد مع بداية الأزمة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٩.

٢ - وتستقر الأسواق المالية العالمية بصورة مطردة بعد أن تلقت دعماً حكومياً غير مسبوق في كافة أنحاء العالم. وبحلول منتصف عام ٢٠١٠، كانت المخاطر الهيكلية في النظام المالي العالمي قد هذأت بصورة ملحوظة، وانخفضت الزيادات في أسعار الفائدة التي فرضت في معظم أجزاء أسواق القروض لمراعاة تحمل المخاطر إلى مستويات ما قبل الأزمة. كما أن أسواق الأوراق المالية الكبرى استعادت في المتوسط نصف الخسائر التي تكبدتها أثناء الأزمة، في حين نجحت المصارف وغيرها من المؤسسات المالية في إعادة بناء رؤوس أموالها. وتعود التدفقات الرأسمالية بصورة تدريجية إلى كثير من الاقتصادات النامية، وارتفعت أسعار السلع الأساسية بعد حالات الانخفاض الحاد التي شهدتها منذ بداية الأزمة وحتى الربع الثاني من عام ٢٠٠٩.

٣ - كما أن الانتعاش في الاقتصاد الحقيقي اكتسب زخماً هو الآخر. فقد سجلت معظم الاقتصادات في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠ نمواً إيجابياً، مدفوعاً بمجموعات تدابير الحوافز المالية والسياسات النقدية التوسعية. وكانت الزيادة في الإنفاق العام لتعديل السياسات العامة والتحول إلى الانتعاش في المخزونات، التي كانت مقيدة بصورة خطيرة أثناء الأزمة، من بين العوامل الرئيسية في عودة النمو إلى الانتعاش. وفي نفس الوقت، يظهر استهلاك الأسر المعيشية والاستثمار في الأعمال التجارية مؤشرات أولية على الانتعاش، كما أن التجارة الدولية والإنتاج الصناعي العالمي، اللذان انهارا كلاهما أثناء الأزمة، يتعافيان على نحو مطرد، وإن كانا لا يزالان أدنى من المستويات القصوى التي حققها قبل الأزمة.

٤ - ومع ذلك، لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من مواطن ضعف هامة. فرغم كمية السيولة الهائلة التي تم ضخها في النظام المالي، فإن التدفقات الائتمانية إلى القطاعات غير المالية في كثير من الاقتصادات، ولا سيما الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى، لا تزال ضعيفة. وفي

حين قلل الانتعاش في أسعار الأوراق المالية من خسائر كثير من المؤسسات المالية، تتواصل عملية وضع موازنات أكثر استقراراً، من خلال شطب الأصول المتعثرة والتخلص من المديونية المحفوفة بالمخاطر. وفي الوقت ذاته، تدهورت المالية العامة لكثير من البلدان المتقدمة النمو نتيجة لتأثيرات الأزمة ولاستجابات السياسات العامة إزائها. وأصبح ذلك في بعضها، مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا وأيرلندا، مصدراً جديداً لانعدام الاستقرار المالي.

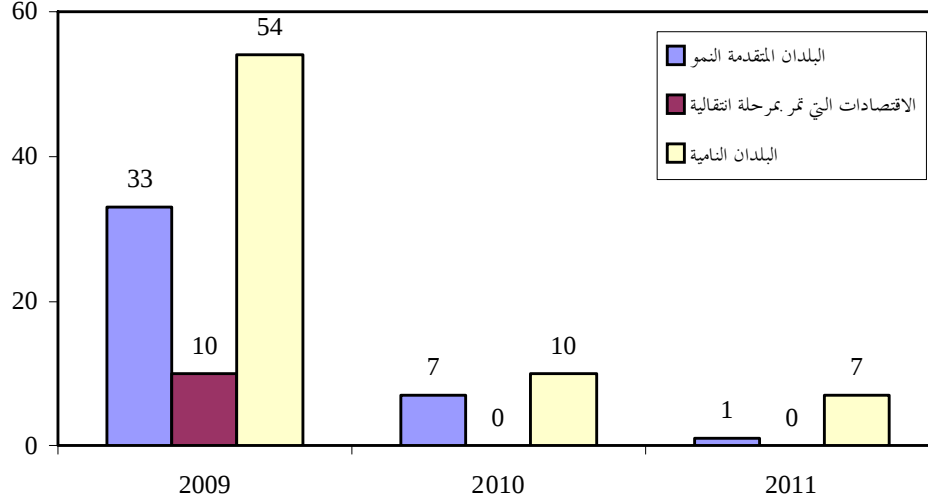
٥ - وكان انتعاش النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي أكثر ضعفاً وبطئاً مما لوحظ في حالات الكساد السابقة في الفترات الأخيرة. كما أن هناك تفاوتاً في الانتعاش الاقتصادي فيما بين البلدان. ففي معظم البلدان المتقدمة، لم يقف نشاط القطاع الخاص على أقدم ثابتة بعد. وفي مواجهة معدلات البطالة المتصاعدة والارتفاع الهائل في الدين العام ومحدودية تدفقات القروض، تظل فرص النمو المتاحة أمام معظم الاقتصادات المتقدمة النمو باهتة، دون أن تكون قادرة على توفير الزخم الكافي لدفع الاقتصاد العالمي. وفي حين تأتي آسيا النامية، ولا سيما الصين والهند، في صدارة البلدان النامية، فإن النمو اضعف بكثير في العديد من اقتصادات أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ورغم أن معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تشهد انتعاشاً ملحوظاً بعد التراجع الشديد في عام ٢٠٠٩، فإن الانتعاش يتسم بالهشاشة لأنه يعتمد بشدة على الأوضاع السائدة في أسواق السلع الأساسية في العالم وعلى فرص الاقتراض الخارجي.

٦ - ولا تزال بلدان نامية عديدة تعاني من آثار الأزمة المالية العالمية. ورغم أنه لا يُتوقع في عام ٢٠١٠ تسجيل تراجع في نصيب الفرد من الدخل لسنة جديدة إلا في عدد أقل من البلدان النامية (انظر الشكل رقم ١ أدناه)، فإن تأثير الأزمة على أسواق العمل والأوضاع الاجتماعية لا يزال محسوساً بصورة أكثر اتساعاً. فتراجع العمالة وفرص الدخل قد أدى إلى تباطؤ كبير في التقدم المحرز نحو الحد من الفقر ومحاربة الجوع. وبحلول نهاية عام ٢٠١٠، ستكون الأزمة قد دفعت إلى صفوف الفقر المدقع بما يقدر بـ ٦٤ مليون شخص أكثر مما كان الحال عليه قبل الأزمة. كما يقدر أن الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ قد زاد عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بمقدار ٦٣ مليون شخص، في حين يمكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية العالمية إلى عدم حصول ٤١ مليون شخص آخرين على التغذية بالمقارنة بما كان سيكون عليه الحال لولا الأزمة^(١).

(١) IMF and World Bank, *Global Monitoring Report 2010* (Washington, D.C., The World Bank)

الشكل رقم ١

عدد البلدان التي شهدت انخفاضاً في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٩-٢٠١١^(١)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) بيانات عام ٢٠٠٩ هي تقديرات في جانب منها؛ وبيانات عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ هي تنبؤات، وفقاً للسيناريو الأساسي للحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم بعد تحديثها في منتصف عام ٢٠١٠.

٧ - وقد ازداد عدد العاطلين على نطاق العالم بأكثر من ٣٤ مليون شخص في عام ٢٠٠٩، حيث ارتفع معدل البطالة المقدر على الصعيد العالمي من ٥,٧ في المائة في نهاية عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٦ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. غير أن تأثير الأزمة على مستويات العمالة كان يتفاوت بصورة واسعة فيما بين البلدان: ففي حين أفاد بعضها (مثل دول البلطيق الثلاث وإسبانيا) ارتفاع معدلات البطالة بأكثر من ١٠ في المائة بالمقارنة مع مستويات ما قبل الأزمة، فإن بعضها الآخر (مثل أيرلندا والولايات المتحدة وأيسلندا) أفاد ارتفاع تلك المعدلات في حدود ٥ في المائة. وفي كثير من البلدان النامية، امتصت القطاعات غير النظامية التأثير الواقع على معدلات البطالة. وحيث أن الوظائف في القطاع غير النظامي تكون عادة أقل أماناً وأدنى أجراً، فإن منظمة العمل الدولية تقدر أن عدد العاملين الفقراء قد ازداد بمقدار ٢١٥ مليون شخص^(٢). وبمعدل الانتعاش الحالي، يتوقع أن يستغرق الأمر ما يتراوح بين ٤ و ٥ سنوات على الأقل لخفض معدلات البطالة إلى مستويات ما قبل

(٢) ILO, Global Employment Trends, January 2010 (Geneva, International Labour Office)

الأزمة في معظم البلدان المتقدمة النمو. وقد تستمر القطاعات غير النظامية في التوسع في كثير من الاقتصادات النامية، مع استمرار الشركات في العزوف عن توظيف عاملين جدد.

٨ - وأسهم ضعف أسواق العمل وانخفاض الطلب العالمي والطاقة الفائضة في الضغوط العامة على الأسعار في عام ٢٠٠٩، حيث انخفض المعدل العالمي للتضخم من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع، في الوقت الراهن، أن تظل الضغوط التضخمية مقيدة في الاقتصادات المتقدمة النمو والكثير من الاقتصادات النامية، وبخاصة في البلدان النامية التي تقترب معدلات النمو فيها من مستويات ما قبل الأزمة.

٩ - ولا يزال خطر امتداد فترة النمو الهزيل في الاقتصاد العالمي قائما بشدة بعد أن تنتهي الأزمة المالية العالمية. وي طرح ذلك تحديات جديدة على صعيد السياسات العامة. ففي الأجل القصير، يظل الدعم بالسياسات العامة أمرا لازما لتوطيد الانتعاش العالمي وتوسيع نطاقه. ويتمثل أحد المجالات الرئيسية في زيادة الدعم من أجل تعزيز فرص العمل. فالانتعاش القوي في مجال الوظائف أمر حاسم في إنعاش الطلب الفعال، الذي يساعد بدوره في الحد من أوجه العجز في الميزانيات. وقد كشف عدد متزايد من البلدان ما تبذله من جهود لتنشيط خلق فرص العمل، من خلال الإعانات للشركات التي توظف عاملين جددًا وتعزيز برامج إعادة تشغيل العاطلين على سبيل المثال. غير أنه يتعين بذل ما هو أكثر من ذلك لربط الإدارة الإجمالية للطلب بسياسات أسواق العمل، بما يكفل انتعاشا يتركز على خلق فرص العمل بدرجة أكبر كثيرا.

١٠ - وخلال الأزمة المالية، لعب التعاون الدولي بين الاقتصادات الكبرى على صعيد السياسات العامة، وخاصة في مجموعة الـ ٢٠، دورا هاما في استعادة الثقة وتجنب حدوث أزمة أعمق من ذلك بكثير. غير أنه مع انحسار الأزمة المالية، أخذت روح التعاون في التلاشي. فنظرا لتنوع وتيرة الانتعاش فيما بينفرادى البلدان وتفرد التحديات التي تواجهها، فإن أولويات سياساتها العامة تختلف: فالبعض سيتمكن من إلغاء سياسات الحوافز في وقت مبكر، بينما قد يضطر البعض الآخر لتوحيد ديونه على نحو أكثر إلحاحا. غير أن هذه التعديلات في السياسات العامة لبلدان بعينها قد تتطلب قدرا أكبر من التنسيق الدولي لتعزيز أوجه التآزر بين السياسات على الصعيد العالمي وللتخفيف من الآثار السلبية التي تتركها السياسات على الاقتصاد العالمي. وفي غضون ذلك، لا يزال جدول الأعمال غير المنجز في إصلاح النظم المالية الوطنية والدولية يتطلب المزيد من التعاون الدولي الواسع على صعيد السياسات.

ثانياً - التوقعات الإقليمية

ألف - الاقتصادات المتقدمة النمو

١١ - انتشلت الولايات المتحدة نفسها من الكساد العميق واستأنفت النمو منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. واستقر التراجع الذي بدأ في قطاع الإسكان عام ٢٠٠٦. وفي الوقت ذاته، هدأت بدرجة كبيرة سرعة التخلص من المخزونات في أواخر عام ٢٠٠٩، مما أسهم إسهاماً كبيراً في النمو ربع السنوي لإجمالي الناتج المحلي. ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد الولايات المتحدة بنسبة ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ قبل أن يتباطأ إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن يظل الاستهلاك الخاص منخفضاً بنسبة ٢,٥ في المائة في كل من عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وقد تقلص مجموع العاملين بأكثر من ٨ ملايين عامل فيما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩، وستظل البطالة تزيد عن ٩ في المائة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. وسيظل استمرار البطالة المرتفعة واحتياج الأسر المعيشية للدخار بدرجة أكبر للتغلب على الخسائر المالية الناجمة عن الأزمة يشكّلان ضغوطاً على الطلب الاستهلاكي الخاص في الأجل القريب. وستظل التكاليف المالية للتأمين ضد البطالة وللرعاية الاجتماعية تضغط على العجز في ميزانيات الحكومات وتفاقم التأثيرات المالية اللازمة، بما في ذلك تكاليف مختلف تدابير إنقاذ المؤسسات المالية. ونتيجة لذلك، ارتفع العجز الحكومي بصورة هائلة ليصل إلى ١,٤ تريليون دولار، أو حوالي ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حين ستضعف العوامل الدورية التي تزيد من العجز المالي مع تقدم خطى الانتعاش، فإن الحفاظ على الاستدامة المالية في الأجل المتوسط يشكل تحدياً رئيسياً أمام الحكومات. ونظراً لأن نسبة كبيرة من الدين العام هي ديون للخارج، فقد تنشأ ضغوط لرفع أسعار الفائدة إذا ما انخفض الدولار، مما يعيد العجز الخارجي إلى الارتفاع، وما يزيد بدوره من صعوبة خفض العجز في الميزانيات. وإلى جانب تحسين النظام المالي، قام مصرف الاحتياطي الاتحادي بتصفية تدريجية لجانب من تسهيلات الخاصة بالسيولة وتوقف عن شراء الأصول الطويلة الأجل. ومن المتوقع أن تظل سياسة أسعار الفائدة في مستوى شديد الانخفاض حتى نهاية عام ٢٠١٠، وإن كان يمكن توقع بعض الزيادات المتواضعة في عام ٢٠١١.

١٢ - وانكمش اقتصاد اليابان بأكثر من ٥ في المائة في عام ٢٠٠٩؛ وهو أسوأ أداء له من صدمة النفط في أوائل السبعينات من القرن الماضي. وفي حين كان انهيار الصادرات هو السبب الرئيسي للكساد، فإن تدابير حوافز الاقتصاد الكلي والانتعاش الذي حدث في الصادرات قد أحدثت تحولاً في الاقتصاد. ورغم التراجع الطفيف في معدل البطالة، فإن أوضاع العمالة والدخل تظل لا تبشر بالخير بينما تستمر الضغوط التضخمية المتواصلة تمثل

عقبة كبرى أمام حدوث انتعاش أكثر قوة. ومن المتوقع أن يظل النمو باهتا طوال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بمتوسط لا يزيد عن ١,٣ في المائة على مدار السنتين. ونظرا للاعتماد الشديد على الصادرات، يظل الاقتصاد مكشوبا أمام أي انتكاسة في الانتعاش لدى شركائه التجاريين الرئيسيين، في حين سيحد ارتفاع معدل البطالة وانخفاض ثقة المستهلكين من إنفاق الأسر المعيشية، فضلا عن أن القلق إزاء الدين العام قد يعوق الاستمرار في الحوافز المالية.

١٣ - خرجت أوروبا الغربية في معظمها من حالة الكساد في الربع الثالث من عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، فقد أدى انهيار النشاط في منطقة اليورو في وقت سابق من العام إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤ في المائة لعام ٢٠٠٩ بأكمله. وحتى الآن، كان الانتعاش يستند إلى الصادرات الصافية وإنهاء عمليات التخلص من المخزونات وتوفير دعم مالي هائل، من خلال كل من تدابير تثبيت الاستقرار التلقائية والحوافز المالية. ومع المضي قدما، يُتوقع أن تكون الصادرات الصافية هي القوة المحركة للنشاط، بحيث يبدأ الطلب المحلي، ولا سيما الاستثمار، في الإسهام في النشاط بدرجة أكبر في عام ٢٠١١. ومع ذلك، سيظل نمو الطلب المحلي منخفضا نتيجة لاستمرار تسويات الميزانيات والقيود المشددة على التمويل. وقد ينتعش الاستثمار مع ازدياد طلبات التوريد الأجنبية، بيد أن ذلك لن يحدث إلا بعد حدوث انتعاش كاف في معدلات استغلال الطاقات التي بلغت أدنى مستوياتها في منتصف عام ٢٠٠٩. كما أن ارتفاع معدلات البطالة وضعف الأجور يشكلان قيودا على الإنفاق الاستهلاكي. ونتيجة لذلك، يُتوقع استمرار تدني المعدل الإجمالي لنمو الناتج في منطقة اليورو، ليظل في حدود ٠,٩ في المائة لعام ٢٠١٠، و ١,٥ في المائة لعام ٢٠١١. ومع هذا الانتعاش الهزيل في النشاط، يُتوقع أن تظل معدلات البطالة مرتفعة طوال عام ٢٠١١، وإن كانت لن تزيد كثيرا عن مستوياتها الحالية.

١٤ - ومنذ حلول الكساد، انتقلت الأوضاع المالية بشكل حاد إلى خانة العجز. ومن المتوقع أن تتحول سياسات الاقتصاد الكلي في معظم البلدان الأوروبية من سياسات الحوافز المالية إلى سياسات الحد من العجز وخفض الدين وتثبيت الميزانيات والأوضاع المالية في عام ٢٠١١، وإن كانت الأزمة المالية في اليونان تفرض تدابير فورية للحد من العجز المالي في البلدان التي يعتبر أن أوضاع ميزانياتها غير قابلة للاستمرار. وفي اليونان، ومع عجز يقدر بنسبة ١٣,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ ودين عام يبلغ ١١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقعت الحكومة في حائل أزمة إعسار استلزمت حصولها على مساعدة خارجية من صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، ولكن بعد أن امتدت آثارها إلى غيرها من البلدان. وأدى التدقيق المشدد من قبل الأسواق المالية وضعف

التقديرات الممنوحة من وكالات تصنيف الجدارة الائتمانية إلى اتساع حاد في فروق عائدات السندات السيادية للبرتغال وأيرلندا وإسبانيا، التي تتبع بالفعل سياسة مالية شديدة القيود.

١٥ - وفي معظم الدول الجديدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، استقر النشاط الاقتصادي في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩. غير أن التراجع العام في الناتج كان هائلا، ولا سيما في دول البلطيق، التي انكمش ناتجها المحلي الإجمالي بمعدل يزيد عن ١٠ في المائة. ومن المتوقع أن يشهد الناتج نموا إيجابيا في معظم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٠، ربما باستثناء دول البلطيق. غير أن الانتعاش سيكون متهافتا، حيث سيبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ بالمقارنة بالانكماش البالغ ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي حين سجل العديد من البلدان الجديدة في الاتحاد الأوروبي معدلات انتعاش ملحوظة في الإنتاج الصناعي في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠، فقد ظل انخفاض الإنفاق الخاص وعزوف الأعمال التجارية عن الاستثمار والمصارف عن الإقراض يشكلان ضغوطا على النمو أيضا. وبالتالي، فإن الانتعاش القائم على التصدير يظل هو الخيار الواقعي الوحيد، لا سيما وأن التركيز على الحد من العجز وخفض الدين وتثبيت الميزانيات والأوضاع المالية سيحد من خيارات الحوافز. ومع ذلك، ستظل السياسات النقدية تتسم بطابع استيعابي طالما ظلت الضغوط التضخمية هائلة. وفي غضون ذلك، وصلت البطالة إلى مستويات تبعث على الانزعاج في دول البلطيق، كما أنها مستمرة في الازدياد فيما بين الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي، وبخاصة وسط العمال من أصحاب المهارات الدنيا. ورغم أن المرحلة الأسوأ في هذه الزيادات ربما تكون قد انقضت، فإن الأمر سوف يستغرق سنوات من التوسع الاقتصادي قبل أن يكون بمقدور أسواق العمل أن تنتعش من جديد. وعلاوة على ذلك، يظل من غير الممكن استبعاد خطر حدوث كساد مزدوج، ينجم مثلا عن سحب الحوافز النقدية قبل الأوان أو عن الإفراط في بذل الجهود لتحقيق الحد من العجز وخفض الدين وتثبيت الميزانيات والأوضاع المالية. ومن المتوقع أن يزداد النمو ليصل إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١١، بافتراض أن الطلب على الصادرات والإقراض المصرفي سيستمران في الازدياد.

باء - الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

١٦ - كان أداء النمو في رابطة الدول المستقلة بائسا في عام ٢٠٠٩، بما يسلط الضوء على اعتماد المنطقة على الطلب الخارجي وعلى رؤوس الأموال الأجنبية. ومع التعافي التدريجي للاقتصاد العالمي، وانتعاش أسعار السلع الأساسية، ولا سيما النفط والمعادن، وارتفاعها عن مستويات عام ٢٠٠٩، يُتوقع أن يبلغ النمو في رابطة الدول المستقلة ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٠، بالمقارنة بانكماش بلغت نسبته ٦,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. غير أن ضعف

الاستثمار المباشر الأجنبي وتراجع الطلب على الصادرات سيظلا يفرضان قيودا على النمو في عام ٢٠١٠. كما سيستمر تأثير البلدان ذات الدخل المنخفض في المنطقة بانخفاض تحويلات العاملين. ومن المتوقع أن تتضافر تأثيرات اتساع نطاق الطاقات الخاملة وتقلص التمويل الخارجي واستمرار ضعف الطلب الخارجي لينتج عنها انتعاش يخلو بدرجة كبيرة من خلق فرص جديدة للعمل. وبناء على ذلك، سيظل الطلب المحلي ضعيفا، وستستمر المصارف في فرض القيود على الإقراض، رغم ما تبذله السلطات من جهود لتعزيز السيولة وتنشيط الطلب الإجمالي من خلال السياسات النقدية الاستيعابية. وستستفيد البلدان من التدابير المتخذة للتصدي للأزمة. غير أنه يجري سحب هذه التدابير تدريجيا، ويُتوقع أن يضعف النمو في عام ٢٠١١. وفي حين تستفيد البلدان الغنية بالموارد من ارتفاع أسعار النفط، فإن من المتوقع أن يستمر اعتماد البلدان الفقيرة الموارد، مثل أرمينيا وأوكرانيا وبييلاروس وقيرغيزستان، على الدعم الخارجي، بما في ذلك الترتيبات الاحتياطية مع صندوق النقد الدولي والتدفقات الآتية من الاتحاد الأوروبي. وبوجه عام، تظل احتمالات القلاقل الاجتماعية والاضطرابات السياسية تضيف إلى حالة الغموض والالتباس التي تحيط بالتوقعات الاقتصادية للمنطقة، وبخاصة البلدان الأفقر في آسيا الوسطى.

١٧ - كما كان الأداء ضعيفا في جنوب شرق أوروبا. فباستثناء ألبانيا، سجلت كل البلدان تراجعا في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، نتيجة لتقلص أحجام الصادرات وانخفاض أسعار السلع الأساسية والتباطؤ الحاد في نمو القروض وانكماش التحويلات. غير أن معظم الاقتصادات عادت إلى الاستقرار في أوائل عام ٢٠١٠، حيث اتضح أن تأثير الانكماش العالمي على المنطقة دون الإقليمية كان أقل مما كان يُخشى في بادئ الأمر. وكان ذلك يرجع في جانب منه إلى سرعة توفير المساعدات الدولية للبوينة والهرسك وصربيا؛ كما كان نتيجة لسياسات الحوافز المتبعة في ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. بل أنه في حين تجنبت بلدان المنطقة دون الإقليمية انهيار مصارفها الكبرى رغم الزيادة الشديدة في مديونياتها المخفوفة بالمخاطر، فقد كان بمقدورها أيضا الإبقاء على الآليات الرسمية وغير الرسمية لتثبيت أسعار عملاتها، ولم تلجأ إلى عمليات التأمين الواسعة للمؤسسات. وعموما، يُتوقع أن يتوسع مجموع الناتج المحلي الإجمالي لجنوب شرق أوروبا بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٠، وإذا سادت أوضاع خارجية مواتية، بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١١. ومع ذلك، فإن ضعف نمو الصادرات، وتواضع مستوى الاستثمار المباشر الأجنبي، وتفاقم حالة السيولة لدى الشركات نتيجة لما تصادفه من صعوبات في تحصيل الأموال المستحقة والحصول على القروض، ستظل تشكل جميعها قيودا على الانتعاش. كما أن ارتفاع معدلات البطالة وازدياد الضرائب سيحدان بدرجة أكبر من نمو الاستهلاك الخاص. ولذلك، يُتوقع أن

تستمر سياسات التصدي للكساد في جنوب شرق أوروبا في عام ٢٠١٠، رغم أن المخاوف العامة المباشرة ستظل محدودة في نطاقها بوجه عام. وستستهدف الحكومات، بالتالي، إعادة الاقتصادات إلى النمو من خلال تحسين بيئة تسيير الأعمال التجارية وتحسين فرص حصولها على التمويل، في حين سيسمح انخفاض التضخم للسياسات النقدية بالاستمرار في طابعها الاستيعابي. أما في الجانب السلبي من الموقف، فإن الأزمة المالية الحالية في اليونان قد تؤثر مباشرة على ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة من خلال إضعاف الصادرات والتحويلات.

جيم - الاقتصادات النامية

١٨ - أسهم الانتعاش الذي شهدته الصادرات وأسعار السلع الأساسية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا بأعلى مما كان متوقعا، حيث بلغ ٢,٤ في المائة في عام ٢٠٠٩، وهو ما جاء بنفس القدر أيضا نتيجة للمخاطر المالية والنقدية، واستمرار التوسع السريع في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والانتعاش المتواصل في الصناعة التحويلية، وتزايد الاستثمارات. ومن المتوقع عموما أن يتسارع النمو ليصل إلى ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٠، و ٥,٣ في المائة في عام ٢٠١١. ورغم تفاوت النمو فيما بين البلدان، فإن من المتوقع أن يظل دون مستويات ما قبل الأزمة في المنطقة. وفي معظم البلدان، لن يكون الانتعاش كافيا لتحقيق تحسن يُعتد به في الأوضاع الاجتماعية. وفي شمال أفريقيا، يستند الانتعاش إلى قوة الطلب المحلي وإنعاش الصناعة التحويلية. وفي الجنوب الأفريقي، اكتسب اقتصاد جنوب أفريقيا قوة اندفاع، وتسارعت وتيرته بقوة في نهاية عام ٢٠٠٩ نتيجة للتحسينات التي أدخلت على القطاعات الأولية والثانوية والثالثة. ومن المتوقع في عام ٢٠١٠ أن تؤدي بطولة كأس العالم التي ينظمها الاتحاد الدولي لكرة القدم إلى تنشيط السياحة، وإلى تعويض جانب من انخفاض الإنفاق الاستهلاكي للأسر المعيشية، الذي يُتوقع أن يزداد تماسكا في عام ٢٠١١. كما أن انتعاش الصناعات الاستخراجية سيفيد المنطقة دون الإقليمية. وفي وسط أفريقيا، من المتوقع أن يتراجع إنتاج النفط بدرجة أكبر. غير أن ارتفاع أسعار النفط سيزيد العائدات المالية، مما سيسمح للحكومات بالتوسع في استثماراتها في البنية الأساسية العامة. وفي غرب أفريقيا، خفف الأداء الزراعي القوي من أثر الأزمة. وفي حين يُتوقع أن يكون أداء الخدمات من قبيل الاتصالات السلكية واللاسلكية جيدا، ستوسع أيضا مناجم الذهب في غانا وموارد النفط والغاز في كوت ديفوار ونيجيريا. وسيشهد العديد من اقتصادات شرق أفريقيا بعضا من أقوى مستويات الأداء في المنطقة، وهو ما سيستند إلى قوة النمو في قطاعات البناء والتعدين والخدمات. ومن المتوقع أن تتعافى الزراعة من حالات

الجفاف التي حدثت في عام ٢٠٠٩، كما يُتوقع أن تنتعش السياحة. غير أن الاختناقات الهيكلية، مثل ضعف البنية الأساسية لقطاعات الطاقة والنقل، ستحد من تسارع النمو بدرجة أكبر، ما لم تتم معالجتها. وترسم المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي في أفريقيا صورة ملتبسة. فرغم أن التضخم قد أخذ في التراجع، يظل ارتفاع معدلات البطالة وعدم استقرار فرص العمل يبعثان على القلق. وتتصل المخاطر الهيكلية السلبية باستمرار اعتماد أفريقيا على السلع الأولية وعلى أوضاع المناخ؛ كما أن حدوث تدهور غير متوقع في الأوضاع السياسية والأمنية، ولا سيما في البلدان التي تجري انتخابات في عام ٢٠١٠، يمكن أن يضعف من احتمالات النمو.

١٩ - وفي أعقاب التراجع الحاد في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، انتعشت اقتصادات شرق آسيا بقوة على مدار العام المنصرم، وتبدو التوقعات لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ مواتية، حيث يستمر توسع الإنتاج الصناعي والصادرات في حين سيدعم تحسن ظروف سوق العمل الطلب من جانب الأسر المعيشية. وبفضل النمو القوي في الصين، يُتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩ إلى ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١١، ينتظر أن يتباطأ النمو إلى ٦,٩ في المائة، حيث يُتوقع ألا يكفي الانتعاش اللاحق في الطلب الخارجي إلا لتعويض جانب فحسب من السحب التدريجي لتدابير الحوافز النقدية والمالية. ولم يكن انتعاش المنطقة أسرع فحسب مما كان متوقعا، بل لقد كان أيضا يستند إلى قاعدة عريضة ويتسم بالتوازن بصورة ملحوظة. وفي معظم البلدان، تواكب الانتعاش القوي للصادرات منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٩ مع انتعاش في استثمارات الأعمال التجارية. وفي الوقت ذاته، ظل الطلب من جانب الأسر المعيشية قويا بدرجة لا بأس بها، في حين ازداد الاستثمار العام والإنفاق الاستهلاكي بدرجة كبيرة. وستضيّق التفاوتات في النمو بصورة ملحوظة في عام ٢٠١٠. وستكون الصين مرة أخرى أسرع اقتصادات المنطقة نموا في العامين القادمين، حيث يُوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ ونسبة ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١١. غير أنه يُتوقع أن يتباطأ النمو إلى حد ما في عام ٢٠١٠، وهو ما يُعزى أساسا إلى تباطؤ التوسع في الإقراض. وقد أدت قوة الانتعاش الاقتصادي، إلى جانب العديد من التدابير الحكومية المباشرة وغير المباشرة لدعم وتوليد فرص العمل، إلى انتعاش مستدام في سوق العمل. وفي بعض بلدان شرق آسيا، تقترب الآن معدلات البطالة من مستوياتها قبل الأزمة - بل وتنخفض دونها، مع توقع مواصلة هذا التحسن في عام ٢٠١٠. وقد ازداد تضخم الأسعار الاستهلاكية إلى حد ما منذ منتصف عام ٢٠٠٩، مع انتعاش اقتصادات المنطقة، ومع ارتفاع أسعار السلع الأساسية. غير أنه لا يُتوقع في معظم البلدان أن يتسارع التضخم بشدة، بسبب

تراجع ضغوط تكلفة العمل، والثغرات المتبقية في الناتج، وبعض القيود النقدية، وانخفاض التضخم في أسعار الواردات، وهو ما يأتي في جانب منه نتيجة لرفع قيمة العملات. وفي ظل التضخم المعتدل والمخاطر المستمرة في الاقتصاد العالمي، ستستمر الأوضاع النقدية في دعم النمو، وإن كانت المصارف المركزية ستصبح بصورة تدريجية أكثر تشددا في فرض القيود في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٢٠ - كما اكتسب النشاط الاقتصادي في جنوب آسيا مزيدا من القوة منذ منتصف عام ٢٠٠٩، مدفوعا بتدابير الحوافز المالية وابتعاش تدريجي في الطلب من قبل القطاع الخاص. فقد انتعش النمو في الهند وسري لانكا، غير أن الأوضاع الاقتصادية ظلت ضعيفة نسبيا في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية. وتراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٥,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وإجمالا، أثبتت آسيا أنها أكثر مرونة إزاء الركود الاقتصادي العالمي من بقية المناطق النامية. ويعكس ذلك درجة أقل من التكامل مع الأسواق المالية العالمية، ودرجة أقل من الاعتماد على صادرات الصناعات التحويلية، وقوة الطلب المحلي، واتباع سياسات نقدية ومالية معاكسة للدورات الاقتصادية، وقوة تدفقات التحويلات، وبخاصة في باكستان وبنغلاديش وسري لانكا ونيبال. ومن المتوقع أن يتسارع النمو ليلبلغ ٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٦,٩ في المائة في عام ٢٠١١، حيث سيستمر انتعاش الصادرات وتحسن الأوضاع الداخلية في معظم البلدان. وستعود الهند هذا الانتعاش، حيث سيتسارع النمو ليصل إلى ٧ في المائة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ نتيجة للتوسع السريع في الصناعات التحويلية والخدمات. ومن المتوقع لانتعاش الصادرات وزيادة تعزيز الاستثمار والطلب الاستهلاكي أن يرتفع بمعدل النمو في الهند إلى ٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٨,١ في المائة في عام ٢٠١١. وقد تدهورت أسواق العمل في أنحاء جنوب آسيا في عام ٢٠٠٩ مع ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة وازدياد نسبة العمال الذين يعملون في أوضاع عمل مهددة. ومن المتوقع أن تتراجع هذه الاتجاهات المعاكسة بصورة جزئية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١. ورغم أنه من المتوقع أن يبقى متوسط معدل التضخم ثابتا في عام ٢٠١٠، ستظل الضغوط قوية في معظم البلدان، ولا سيما بالنسبة للمنتجات الغذائية والمرافق. وقد حول مصرف الاحتياط الهندي تركيزه بالفعل من دعم عملية الانتعاش إلى احتواء زيادات الأسعار.

٢١ - وعقب انكماش بنسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٩، ينتظر أن يصل النمو في منطقة غرب آسيا إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٤ في المائة في عام ٢٠١١. وتواصل البلدان المصدرة للنفط الاستفادة من أسعار النفط المرتفعة، وهو ما سيعزز السياسات المالية التوسعية، ويدعم بالتالي الاستهلاك الخاص. ففي المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، يُتوقع أن

ينتعش نمو الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٠، بعد أن كان يبلغ ٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع لتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية أن يدفع الانتعاش في البلدان غير المصدرة للنفط في المنطقة. ويُتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣,٥ في المائة في تركيا في عام ٢٠١٠، بالمقارنة بانكماش بلغت نسبته ٤,٧ في المائة في عام ٢٠٠٩. وإلى جانب التأثيرات الأساسية، يستفيد الانتعاش كذلك من انخفاض أسعار الفائدة، وتحسن شروط القروض، والسياسة المالية التوسعية. كما تم تنقيح معدلات النمو برفعها بالنسبة للبنان وإسرائيل. أما البلدان غير المصدرة للنفط، فستزيد من معدلات نموها في عام ٢٠١١ إذا ما استمر الطلب الخارجي في الانتعاش كما هو متوقع له في التنبؤات الأساسية. ويُتوقع حدوث تحسينات طفيفة فيما يتعلق بفرص العمل، بينما ستتحسن أيضا الموازنات المالية بصورة معتدلة بفضل ارتفاع أسعار النفط (في حالة البلدان المصدرة للنفط)، وتحسن النشاط الاقتصادي، والحد من العجز وخفض الدين وتثبيت الميزانيات والأوضاع المالية.

٢٢ - وانتعش أيضا النشاط الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بصورة أقوى مما كان متوقعا من قبل. وسيصل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة إلى ٤ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٣,٩ في المائة في عام ٢٠١١، بالمقارنة بانكماش نسبته ٢,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وفي أعقاب الكساد المعتدل الذي صادفته اقتصادات عديدة في أمريكا الجنوبية في عام ٢٠٠٩، انتعش النشاط بقوة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، مستفيدا من ارتفاع أسعار السلع الأساسية وازدياد الطلب على الصادرات. ويُتوقع أن ينمو الاقتصاد البرازيلي بنسبة ٥,٨ في المائة في عام ٢٠١٠ بفضل قوة الطلب المحلي. ورغم الطفرة التي شهدتها أسعار النفط مؤخرا، فإن جمهورية فنزويلا البوليفارية ستظل متباطئة مع استمرار تأثر الإنتاج بانقطاع الكهرباء (بما في ذلك في قطاع النفط)، وسيظل الطلب المحلي ضعيفا. وفي المكسيك وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، يُتوقع ألا ينتعش النشاط الاقتصادي إلا بمعدلات معتدلة نظرا لبطء انتعاش الطلب في الولايات المتحدة على صادرات المنطقة، وتقلص تدفقات السياحة، واستمرار ضعف الطلب الاستهلاكي الخاص. ومن ثمة، وبعد الانكماش الكبير الذي شهده الاقتصاد المكسيكي في عام ٢٠٠٩، من المتوقع أن ينمو بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، ولن يعود إلى حجمه فيما قبل الأزمة في أي وقت قبل عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن تستمر دون تغيير مواقف السياسات النقدية المتخذة في معظم بلدان المنطقة حتى النصف الثاني من عام ٢٠١٠، حيث يُتوقع أن تستمر السيطرة على التضخم خلال العام الحالي. وستحد القيود المالية من التوسع في الحوافز المالية مع ازدياد عجز الميزانيات بدرجة كبيرة في عام ٢٠٠٩. غير أنه مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة وتزايد مستويات العمالة

غير المستقرة، سيكون الانتعاش الاقتصادي بحاجة إلى اكتساب المزيد من الزخم. ولتحقيق ذلك، سيكون توفير المزيد من الحوافز المالية عاملاً حاسماً في العديد من البلدان، وبخاصة بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

ثالثاً - البيئة الاقتصادية الدولية التي تحيط بالبلدان النامية

٢٣ - بدأت البيئة الاقتصادية الدولية التي تحيط بالبلدان النامية في التحسن بوجه عام. فالتدفقات الرأسمالية بدأت في العودة، وتكاليف التمويل الخارجية باتت تتراجع، وأسعار السلع الأساسية أخذت في الانتعاش، بينما تتعافى التدفقات التجارية. غير أن هذه العوامل لا تفيد كل البلدان النامية بصورة متساوية. ففي حين تستفيد بعض البلدان النامية من ارتفاع أسعار السلع الأساسية، فإن البعض الآخر يشهد تدهوراً في شروطه التجارية ويتسع العجز في ميزانياته. وبالمثل، يُتوقع أن تظل قلة منها تواجه قيوداً أشد على إمكانية وصولها إلى التدفقات الرأسمالية، في حين سيظل مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية أقل من الالتزامات المعلنة كجزء من الشراكة العالمية من أجل التنمية.

ألف - أسعار السلع الأساسية

٢٤ - لوحظ حدوث انخفاض حاد في أسعار السلع الأساسية في عام ٢٠٠٩. وانخفضت الأرقام القياسية لأسعار المواد الخام الزراعية والمعادن والخامات والفلزات والمواد الغذائية الأساسية بأكثر من ٢٠ في المائة بسبب ضعف الطلب العالمي، بينما انخفضت أسعار النفط بأكثر من ٣٥ في المائة. ولكن تم عكس مسار هذه الاتجاهات منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن الأسعار ستظل أدنى بكثير من المستويات القياسية التي لوحظت في منتصف عام ٢٠٠٨، فإن الزيادة ستفيد المصدرين الصافيين لهذه المنتجات. ومن المتوقع أن تزداد أسعار المعادن والخامات والفلزات بأكثر من ٤٠ في المائة، حيث سيظل النمو القوي في الصين بصفة خاصة يدفع الطلب العالمي على هذه السلع الأساسية.

٢٥ - ومن المتوقع أن يصل متوسط سعر نفط برنت الخام إلى ٧٢ دولاراً للبرميل في عام ٢٠١٠، أي بما يزيد عن متوسطه في عام ٢٠٠٩ بنسبة ١٦ في المائة. ومن المتوقع أن ينمو الطلب على النفط بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٠، وهو ما يرجع أساساً إلى الزيادة المحدودة في الطلب من البلدان النامية الرئيسية، بما فيها الصين والهند. أما أسعار المواد الغذائية، في المقابل، فمن المتوقع أن تنخفض بنسبة ٣,٤ في المائة في المتوسط في عام ٢٠١٠.

باء - تدفقات التجارة وشروط التبادل التجاري

٢٦ - تواصل التجارة العالمية انتعاشها التدريجي نتيجة لانتعاش الإنتاج الموجه للتصدير في شرق آسيا وغيرها من المناطق النامية. ومع ذلك، فإن ضعف الطلب الكلي ارتفاع تكاليف التمويل التجاري وإلى حد ما لا يزالان يحدان من الانتعاش. وفي الشهرين الأولين من عام ٢٠١٠، ارتفع حجم التجارة العالمية بنسبة ١٣ في المائة عما كان عليه في الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٩، وإن كان لا يزال أقل بنسبة ٩ في المائة من مستواه في عام ٢٠٠٨. ومن المتوقع أن تنمو التجارة العالمية بنسبة ٧,٦ في المائة في عام ٢٠١٠، بعد أن انخفضت بنسبة ١٣,١ في المائة في عام ٢٠٠٩. ومن المنتظر أن يستمر هذا الاتجاه التصاعدي التدريجي في عام ٢٠١١، مع توسع حجم التجارة بنسبة ٥,٩ في المائة (انظر الجدول ألف - ١ بالمرفق).

٢٧ - ولا تزال التجارة هادئة في الاقتصادات المتقدمة النمو، ولا سيما في أوروبا، بسبب البطء في انتعاش الطلب النهائي. وانتعشت الصادرات اليابانية بقوة بعد أن شهد البلد أكبر انخفاض في أعقاب انهيار مؤسسة ليمن براذرز المالية. فبالاستفادة من قوة الطلب في شرق آسيا، تسارع نمو الصادرات اليابانية من سنة إلى أخرى بنسبة تناهز ٣٦ في المائة في الشهرين الأولين من عام ٢٠١٠ في حين لم تشهد الولايات المتحدة وأوروبا إلا زيادة بنسبة ١٥ في المائة و ٧ في المائة، على التوالي. غير أن هذه التحسينات تعكس في جانب منها انخفاض المستويات الأساسية في أوائل عام ٢٠٠٩؛ فحجم التجارة في جميع المناطق المتقدمة النمو لا تزال أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة.

٢٨ - وفي شرق آسيا، في المقابل، حجم التجارة عادت الآن تقريبا إلى مستويات ما قبل الأزمة. ونشطت التجارة البينية في آسيا مع الانتعاش القوي للإنتاج الصناعي في سلاسل القيمة الإقليمية وما يتصل بها من طلب على السلع الوسيطة، بدعم من تدابير الحوافز الواسعة. وستترك مشاريع تنمية البنية الأساسية والتشييد الهائلة في الصين أثرا في تعزيز عائدات التصدير في البلدان المصدرة للمعادن والنفط في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وغرب آسيا. فقد ازداد إجمالي عائدات صادرات بيرو، على سبيل المثال، ارتفع بمعامل سنوي يبلغ ٢,٤ في المائة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٩، حيث زادت الصادرات إلى الصين بمقدار أربع مرات. وفي الوقت ذاته، شهدت البلدان المنخفضة الدخل المستوردة للطاقة تراجعاً في شروطها التجارية طوال عام ٢٠٠٩، مما بدد ما حققته من مكاسب قبل ذلك. بل وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تواجه ارتفاعاً متجدداً في العجز التجاري، حيث من المرجح أن يزداد الإنفاق على الواردات بمعدل أسرع من عائدات التصدير في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

جيم - التمويل الدولي

٢٩ - بعد انخفاض حاد في أواخر عام ٢٠٠٨ وأوائل عام ٢٠٠٩، عادت تدفقات رأس المال الخاص الصافية إلى الأسواق الناشئة إلى الانتعاش. ولا يزال صافي التدفقات الخاصة إلى هذه الاقتصادات في عام ٢٠٠٩، التي بلغ مجموعها نحو ٥٠٠ بليون دولار، أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة عام ٢٠٠٧، عندما بلغت ذروتها لتصل إلى ١,٢ تريليون دولار. وفي حين انخفضت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي بنحو ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٩، انتعش بشكل ملحوظ الاستثمار في الحوافز المالية، حيث تحول من تدفقات خارجة صافية في عام ٢٠٠٨ إلى تدفقات آتية من الخارج بحوالي ١٠٠ بليون دولار. كما سجلت المصارف التجارية الأجنبية أيضا تدفقات خارجة صافية في عام ٢٠٠٩. وفي التوقعات بالنسبة لعام ٢٠١٠، يُتوقع أن ينتعش إجمالي صافي تدفقات رأس المال إلى هذه المجموعة من البلدان بنسبة تناهز ٣٠ في المائة، لتصل إلى أكثر من ٧٠٠ بليون دولار، وإن كان نموها سيهدأ بدرجة كبيرة في عام ٢٠١٠.

٣٠ - ويمكن النمو القوي في عدد من اقتصادات الأسواق الناشئة وراء انتعاش تدفقات رأس المال الخاص. غير أنه ليس من المرجح أن تعود تدفقات رؤوس الأموال بسرعة إلى مستويات ما قبل الأزمة. وعلى جانب العرض، لا يزال يرجح أن تحد العملية الجارية لتثبيت الميزانيات والأوضاع المالية في كثير من المؤسسات المالية في اقتصادات السوق المتقدمة من تدفقات رؤوس الأموال إلى الاقتصادات النامية. كما أن الطلب على تدفقات رأس المال الأجنبي قد لا يكون قويا جدا نظرا لوفرة السيولة المحلية في العديد من اقتصادات السوق الناشئة.

٣١ - وفي الوقت نفسه، فإن الانتعاش القوي في أسواق الأسهم في اقتصادات السوق الناشئة منذ أوائل عام ٢٠٠٩ قد ولد مخاوف من ظهور "فقاعات" مضاربات جديدة. وللتخفيف من أثر تحركات رأس المال الخاص المسيرة للدورات الاقتصادية والمضاربة، جاءت استجابة العديد من البلدان النامية على شكل فرض قيود على رؤوس الأموال. وقد يدفع عدم إحراز تقدم في الإصلاحات التنظيمية المالية المنسقة دوليا المزيد من البلدان على الأخذ بفرض ضوابط على حركة رؤوس الأموال.

٣٢ - وبعد الطفرة التي شهدتها تكاليف التمويل الخارجي لاقتصادات السوق النامية خلال الأزمة المالية العالمية، فقد عادت إلى التراجع تراجعت إلى مستويات ما قبل الأزمة، وهو ما يتبين من مؤشر سندات الأسواق الناشئة.

دال - المساعدة الإنمائية الرسمية

٣٣ - ازدادت المساعدة الرسمية الإنمائية الرسمية بصورة طفيفة من حيث القيمة الحقيقية لتصل إلى ١١٩,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٩^(٣). ومع ذلك، فإنها بنسبتها البالغة ٠,٣١ في المائة من مجموع الدخل القومي الإجمالي للبلدان المانحة، تظل دون المستويات التاريخية التي تحققت في الثمانينات من القرن الماضي. كما أن هذا المستوى يقل بكثير عن الالتزام المعلن في غلين إيغلز، الذي كان يلزم البلدان الـ ٢٢ الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي برفع تدفقات المعونات السنوية التي تقدمها إلى حوالي ١٥٠ بليون دولار (قياسا بالسعر الحالي للدولار) في عام ٢٠١٠. وتشير التوقعات الحالية للجنة إلى أن تدفقات المعونة قد تزداد إلى حوالي ١٣٠ بليون دولار في عام ٢٠١٠، وهو ما يقل بحوالي ٢٠ بليون دولار عن الالتزامات المعلنة في عام ٢٠٠٥ في مؤتمر قمة الثمانية المعقود في غلين إيغلز. وستكون الفجوة الناتجة في تنفيذ التعهدات المعلنة برفع المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا في حدود ١٤ بليون دولار.

٣٤ - ومن وجهة نظر البلدان المتلقية، فإن عجزا بهذا الحجم هو أمر بالغ الخطورة، لا سيما في البلدان التي تمثل فيها المساعدة الإنمائية الرسمية جزءا كبيرا من إيرادات الحكومة. بل أن الأمر يصبح أكثر حدة عند النظر إلى تأثير الأزمة العالمية على هذه الاقتصادات. وتبين دراسة قامت بها مؤخرا إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة أن الكساد الذي حدث في عام ٢٠٠٩ وبطء التعافي في أعقابه سيعرقلا بدرجة كبيرة الجهود التي يبذلها العديد من بلدان أميركا اللاتينية ذات الدخل المنخفض (بوليفيا ونيكاراغوا وهندوراس) لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بإتمام مرحلة التعليم الابتدائية، والحد من وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، والحصول على مياه الشرب والصرف الصحي^(٤). وستحتاج حكومات هذه البلدان لإنفاق مبالغ إضافية تتراوح بين ١,٥ إلى ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي سنويا على التعليم والصحة والخدمات الأساسية بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بالمقارنة مع سيناريو ما قبل الأزمة. ونظرا لقيود التمويل المباشرة على الصعيد المحلي ومستويات المديونية العامة التي لا تزال مرتفعة، تخلص الدراسة إلى أنه ما لم يتوفر المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية، سيصعب على تلك الدول بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإرساء الأسس اللازمة لنمو أكثر قوة في المستقبل. كما أن تحليلا

(٣) وفقا لبيانات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(٤) انظر Rob Vos and Marco V. Sánchez, "Impact of the global crisis on the achievement of the MDGs in Latin America", DESA Working Paper, No. 74, June 2009 (Revised May 2010), available at <http://www.un.org/en/development/desa/papers/2009/index.shtml>

مماثلاً يشير بصورة أوسع لمجموعة أكبر من البلدان المنخفضة الدخل والفقيرة في الموارد يستنتج أيضاً أنه ستكون هناك حاجة لتدفق المساعدات بصورة قوية لدعم الجهود المحلية المبذولة على صعيد السياسات العامة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في هذه السياقات^(٥).

هاء - أسعار الصرف والاحتياطيات

٣٥ - شهدت الأزمة المالية العالمية وما صاحبها من كساد تقلبات كبيرة في أسعار صرف العملات الرئيسية، حيث تذبذبت قوى المخاطر المتضاربة والعائدات النسبية المتوقعة صعوداً وهبوطاً. وكانت قيمة دولار الولايات المتحدة مقابل اليورو تتذبذب ضمن نطاق ضيق منذ عام ٢٠٠٨، ولكن التقلب لا يزال مرتفعاً. وفي الآونة الأخيرة، ازدادت قوة الدولار مرة أخرى بسبب ضعف اليورو نتيجة للأزمة اليونانية وغيرها من أزمات الديون التي تلوح في الأفق. وكشف الوضع أيضاً حالة الضعف المؤسسي للاتحاد النقدي الأوروبي، مثل افتقاره إلى آلية للإقراض يمكن اللجوء إليها كملاذ أخير. فلو كانت مثل هذه الآلية موجودة، لكان من الممكن اللجوء إليها للاستجابة بسرعة لأزمة الديون اليونانية.

٣٦ - كما كانت التقلبات في سعر الصرف بين الدولار والين أقل بروزاً منذ عام ٢٠٠٨، على الرغم من ضعف التوقعات الاقتصادية لليابان. ويمكن أن نجد تفسيراً لذلك في الأهمية الكبيرة التي يكتسبها الين في أسواق العملات القائمة على مراجعة عائدات القروض، مما ساعد على الحفاظ على قيمة الين.

٣٧ - استمرت احتياطيات النقد الأجنبي في الازدياد في أنحاء العالم. فقد ازدادت في عام ٢٠٠٩ بحوالي تريليون دولار ليصل مجموعها إلى ٧,٧ تريليون دولار. وتستأثر البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية بكل هذه الزيادة تقريباً. وتحفظ الصين وحدها بنثل تلك الاحتياطيات، ومع ذلك فقد كانت البلدان التي حققت أكبر نسبة من الزيادة هي بلدان أمريكا اللاتينية، بما فيها البرازيل والمكسيك. كما رفع الاتحاد الروسي احتياطياته بمقدار ٣٨ بليون دولار خلال العام، رغم الإفراط في استخدام الاحتياطيات في أوائل عام ٢٠٠٩ عندما كان يتحتم العمل على تجنب حدوث أزمة للروبل الروسي.

٣٨ - وكان أحد المصادر الرئيسية لتراكم الاحتياطيات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يتمثل في الانتعاش الذي شهدته تدفقات رؤوس الأموال إلى هذه الاقتصادات. وتستخدم بلدان عديدة الاحتياطيات الإضافية في التدخل في أسواق العملات

(٥) انظر (الحاشية ١ أعلاه) IMF and World Bank, *Global Monitoring Report*, 2010, , pp. 109-111.

لمواجهة الضغوط التي تدفع باتجاه رفع أسعار الصرف. كما كانت الزيادة الكبيرة في الاحتياطيات ترجع إلى الدروس المكتسبة من الأزمات المالية التي حدثت في العقد المنصرم، والتي بدا منها أن البلدان التي تملك احتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي كانت في وضع أفضل يمكنها من تحمل الصدمات الخارجية. غير أن هذا الشكل من التأمين الذاتي يأتي بتكلفة باهظة بالنسبة للبلدان النامية، حيث أن تريليونات الدولارات التي يُحتفظ بها كاحتياطيات، والتي تستثمر في تمويل أوجه العجز في البلدان المتقدمة النمو الكبرى، كان يمكن استخدامها بدلا من ذلك لتنمية اقتصاداتها. كما يبدو من المتناقض أن تستمرفرادى البلدان في مراكمة الاحتياطيات من أجل التأمين الذاتي رغم التوسع الهائل الذي شهدته موارد صندوق النقد الدولي لتلبية احتياجات التمويل لدى الدول الأعضاء التي تواجه صدمات خارجية. بل أن ذلك إنما يسلط الضوء على أهمية المضي قدما في إصلاحات نظام الاحتياطيات على الصعيد العالمي.

رابعاً - شكوك ومخاطر

٣٩ - رغم أن الاقتصاد العالمي يتعافى ببطء من الكساد العميق، لا يزال يبدو في الأفق عدد من الشكوك والمخاطر، ولا سيما تلك التي ترتبط بارتفاع مديونية القطاع العام في الاقتصادات الكبرى، وعودة ظهور اختلال التوازن العالمي في ظل المسار الحالي للانتعاش الاقتصادي العالمي.

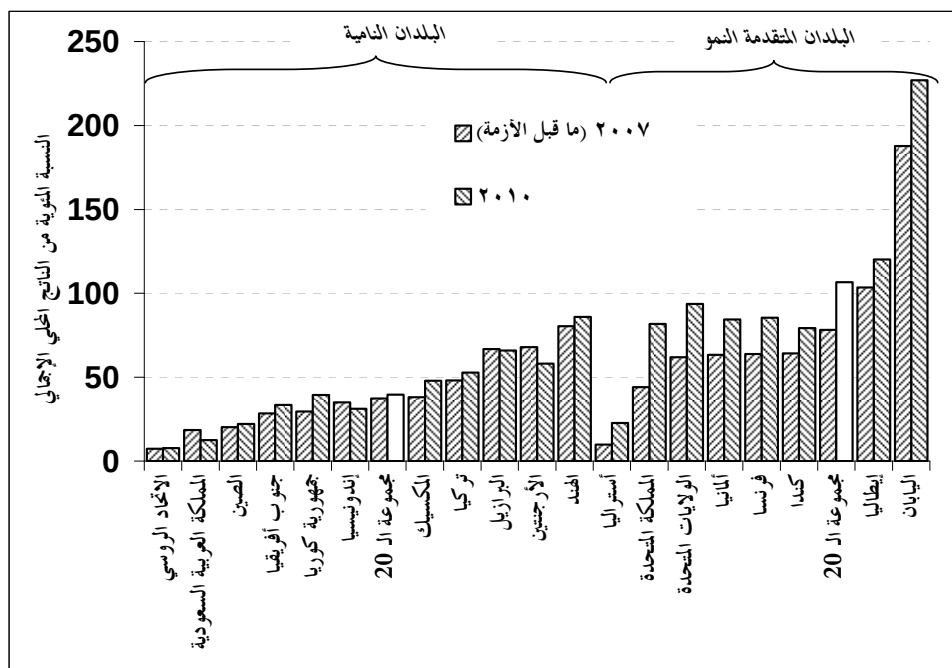
ألف - ارتفاع أوجه العجز العام والديون

٤٠ - تصدى عدد كبير من البلدان للضرورة الاقتصادية والمالية بمجموعات من تدابير الحوافز المالية التي ترمي إلى دعم الطلب الكلي. وفي حين كانت هذه التدابير تتسم بأهمية بالغة في تحقيق الاستقرار لفرادى الاقتصادات في عام ٢٠٠٩، فإن إسهامها في الانتعاش الاقتصادي كان متفاوتاً. ويمكن تفسير ذلك في جانب منه بالاختلافات الواسعة في طبيعة وحجم مجموعات تدابير الحوافز المالية فيما بين البلدان وفي توقيت تنفيذها. ورغم صعوبة التعميم، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة إن الاستجابات الأسرع ومجموعات التدابير الأكبر (بالنسبة لحجم الاقتصاد)، مثلما كان الحال في عديد من البلدان النامية الكبرى، كانت تعجل بالانتعاش.

٤١ - وقد أسهمت التدابير المالية التقديرية في اتساع أوجه العجز في الميزانية (انظر الشكل رقم ٢ أدناه)، على الرغم من أن الأثر المباشر للكساد (من حيث انخفاض عائدات الضرائب و/أو ارتفاع مدفوعات إعانات البطالة) كان أكبر. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي،

تمثل حزم تدابير الحوافز حوالي ٤٠ في المائة من الزيادة في الموازنات الأولية الهيكلية في البلدان المتقدمة النمو التي هي جزء من مجموعة الـ ٢٠، و ٣٠ في المائة في حالة البلدان النامية التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٢٠.

الشكل رقم ٣
المديونية الحكومية العامة لبلدان مجموعة الـ ٢٠ (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: IMF, "The State of Public Finances Cross-Country Fiscal Monitor: November 2009", IMF Staff Position Note SPN/09/25 (Washington, D.C., 2009).

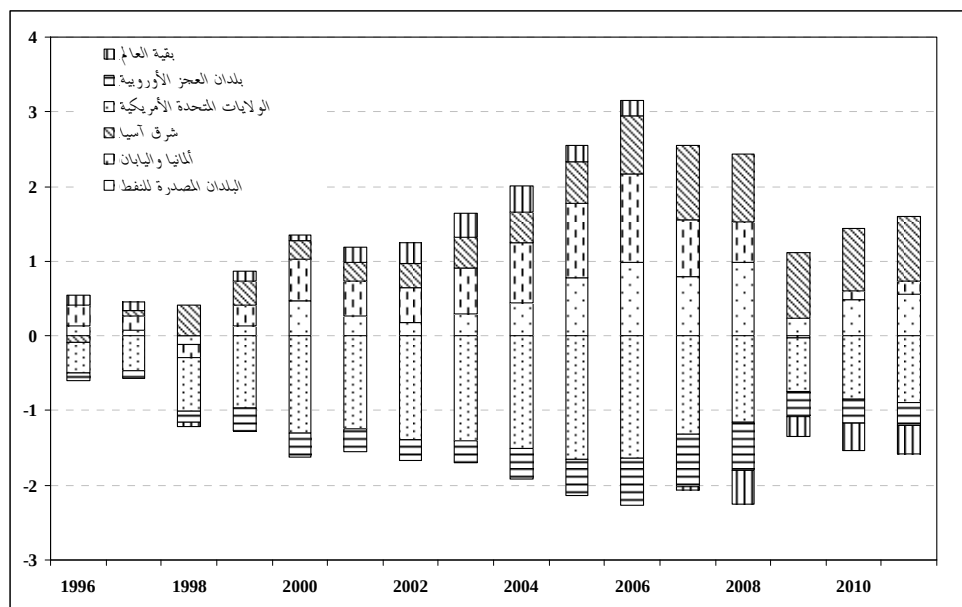
٤٣ - وقد خططت البلدان المعنية بالفعل لإجراء تخفيضات مالية شديدة لتصحيح الوضع. ومع سحب الدعم المالي، سيستمر الكساد في هذه الاقتصادات خلال عام ٢٠١٠ وربما ما بعده، مما يجعل العودة إلى الاستدامة المالية تحدياً أكثر صعوبة. وهو مثال لتحقيق توازن دقيق بين ضمان الدعم الكافي لتحقيق الانتعاش وتجنب الوقوع في مشاكل الديون أكبر حجماً. وكما جاء في النقاش الوارد في الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠١٠ (www.un.org/esa/policy/wesp/wesp.html)، فإن الانتقال قبل الأوان إلى الحد من العجز وخفض الدين وتثبيت الميزانيات والأوضاع المالية ينطوي على خطر انخفاض معدلات النمو وعائدات الضرائب، مما يمكن أن يفاقم من المصاعب المالية ويتسبب في ارتفاع نسبة الدين العام بدرجة أكبر. وبالنسبة لمعظم البلدان، يظل من المهم مواصلة تدابير الحوافز المالية حتى حدوث انتعاش ملحوظ.

باء - الاختلالات على الصعيد العالمي

٤٤ - مع اندلاع الأزمة، ضاقت الاختلالات العالمية بصورة ملحوظة في عام ٢٠٠٩ (انظر الشكل رقم ٤ أدناه). وانخفض العجز الخارجي الهائل للولايات المتحدة من ٧٠٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٤٢٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، أي ما يعادل قرابة ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وانعكس ذلك بالمثل في شكل انخفاض فوائض المدخرات في ألمانيا والصين واليابان ومجموعة من البلدان المصدرة للنفط. وكان هذا التكييف نتيجة صافية للكساد، حيث كان يعكس تراجعاً حاداً للواردات في بلدان العجز وانهاراً للصادرات في بلدان الفائض، وبخاصة في أوائل عام ٢٠٠٩. وفي الولايات المتحدة، كان انخفاض الطلب على الواردات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بانخفاض استهلاك الأسر المعيشية والانخفاض الحاد في الاستثمارات العقارية والتجارية. وارتفع معدل مدخرات الأسر المعيشية من ١,٧ في المائة من الدخل المتاح للإنفاق في عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٢ في المائة في عام ٢٠٠٩^(٦). وعلى العكس من ذلك، تراجع المدخرات الحكومية مع اتساع عجز الميزانية، الذي تصاعد من ١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٩,٩ في المائة في عام ٢٠٠٩. وتتفاوت التسويات في المدخرات وميزانيات الاستثمار في اقتصادات الفائض الكبرى فيما بين البلدان، غير أن تراجع المدخرات الحكومية كان هو الاتجاه السائد. وفيما بين بلدان الفائض التي دخلت في حالة الكساد، مثل ألمانيا واليابان، كان تراجع إيرادات الضرائب وارتفاع الإنفاق المالي في إطار تدابير الحوافز من العوامل الرئيسية التي تكمن وراء التراجع في إجمالي فوائض مدخراتها. ولم يعوض التراجع في الطلب على الاستثمارات في ألمانيا واليابان إلا جزءاً من هذا الاتجاه. أما في الصين، على العكس من ذلك، فكانت الحوافز المالية والزيادة القوية في الطلب على الاستثمارات هي العوامل الرئيسية وراء تقلص فوائض مدخراتها في عام ٢٠٠٩. كما ازداد الطلب الاستهلاكي في الصين بصورة ملحوظة، وإن كان يظل منخفضاً للغاية عند مقارنته بنسبة إجمالي الاستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الكبرى الأخرى.

(٦) في الولايات المتحدة، ارتفعت نسبة المدخرات الشخصية من الناتج المحلي الإجمالي من ١,٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٣,٣ في المائة في عام ٢٠٠٩.

الشكل رقم ٤
الاختلالات على الصعيد العالمي، ١٩٩٦-٢٠١١
(موازنات الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى الحالة والتوقعات الاقتصادية لعام ٢٠١٠، بصيغتها التي تم تحديثها في قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية في العالم الصادرة عن صندوق النقد الدولي (إبريل/نيسان ٢٠١٠).

٤٥ - غير أن الاختلالات العالمية يمكن أن تتسع من جديد إذا ما استمر الانتعاش في مساره الحالي. ومن المتوقع أن يستمر عجز الميزانية الهائل في الولايات المتحدة على ارتفاعه لفترة من الزمن، وليس من المرجح أن يتقلص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا بصورة متدرجة. وفي الوقت ذاته، ليس من المتوقع للقطاع الخاص في الولايات المتحدة أن يولد فوائض مدخرات كبيرة بما يكفي لتمويل العجز الحكومي، مما يعني أن الاقتصاد سيستمر في الاعتماد على الاقتراض الخارجي. ومع استمرار الانتعاش، وتحسن الثقة في الأعمال التجارية وسد الثغرات في الناتج، يرجح أن ينشط الطلب على الاستثمار الخاص قبل أن يحدث نمو في المدخرات الخاصة. وبناء عليه، وحتى مع استعادة التوازن التدريجي من الطلب العام إلى الطلب الخاص خلال فترة الانتعاش، فإن العجز الخارجي للولايات المتحدة قد يزداد بدرجة أكبر في المدى المتوسط. أما في أوروبا، فقد يكشف الانتعاش عن نمط مماثل من استعادة التوازن، على افتراض أن الانتعاش المتواصل سيكون من شأنه أن يدفع على التخلص التدريجي من الحوافز المالية، في حين سينشط الاستهلاك الخاص والطلب على الاستثمار مرة أخرى بدءاً من عام ٢٠١١. وسيلزم أن تقابل هذه الاتجاهات في أوروبا والولايات المتحدة

زيادات في الفوائض في المناطق الأخرى. ولم تتغير أنماط الادخار - الاستثمار بصورة جوهرية في بلدان الفائض الكبرى. وإذا تساوت جميع الظروف الأخرى، فإن الانتعاش سيؤدي إلى استمرار ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي فوائض المدخرات في البلدان الكبرى المصدرة للنفط. وقد عادت معظم بلدان آسيا إلى طريق النمو القائم على التصدير. وتتخذ الصين إجراءات سياسات عامة لإعادة موازنة النمو في اتجاه الكلب الداخلي، وبخاصة من خلال تنشيط نمو استهلاك الأسر المعيشية، وإن كان تغيير القوى المحركة الأساسية للنمو بصورة هيكلية في اقتصاد كبير يمثل هذا الحجم سيستغرق زمنا طويلا. وفي الأجل القصير، ربما يظل من الممكن توقع أن تزداد الفوائض الخارجية للصين، لا سيما وأن صافي العائد الاستثماري على الأصول الأجنبية للصين أصبح يسهم بدرجة متزايدة الأهمية في عائدات البلد من النقد الأجنبي.

٤٦ - ويعرض المرفق الثاني لهذا التقرير نمطا محتملا للاحتلالات العالمية في ظل سيناريو لاستمرار بطء الانتعاش العالمي بالنسبة للعالم ككل فيما بعد حد التوقعات الأساسي عام ٢٠١١. وتتأسس النتائج على عمليات محاكاة باستخدام الافتراضات المبينة أعلاه في إطار النموذج السياسي العالمي (<http://www.un.org/esa/policy/publications/ungpm.html>). وليس من المؤكد على الإطلاق ما إذا كان هذا السيناريو سيتحقق، غير أنه يبين المخاطر التي يمكن أن ينطوي عليها الانتعاش الاقتصادي غير المنسق. فنسب الدين العام في أوروبا والولايات المتحدة ستستمر في الازدياد في الأجل المتوسط، كما أن المديونية الخارجية الصافية للولايات المتحدة، وهي بالفعل كبيرة، ستزداد بدرجة أكبر. وسيزيد ذلك من تكلفة الاقتراض في بلدان العجز، وسيزيد من احتمالات تقلب أسعار الصرف بدرجة أكبر بكثير. غير أن التوقعات الأساسية تشير إلى ضعف دولار الولايات المتحدة بصورة كبيرة، وهو ما يمكن أن يعزز نمو الصادرات. أما إذا ازدادت قوة الدولار، واقرن ذلك باستمرار عبء الدين العام المرتفع الواقع على عاتق كل من أوروبا والولايات المتحدة، فإن ذلك سيزيد بدرجة كبيرة من مخاطر التسويات غير المنظمة والتقلب في أسعار الصرف وفي الأسواق المالية بصفة عامة. ولذلك، يلزم توفر تنسيق أقوى بكثير لسياسات الاقتصاد الكلي من أجل تجنب هذه المخاطر ووضع الاقتصاد العالمي على طريق الانتعاش الأكثر استدامة.

خامسا - تحديات السياسات العامة

٤٧ - منذ اندلاع الأزمة، يسهم الدعم الحكومي في تحقيق الاستقرار بصورة مطردة في الأسواق المالية العالمية. فقد اتخذت مجموعات كبيرة من الحوافز المالية، وخفضت المصارف المركزية أسعار الفائدة بصورة حاسمة، واستحدثت طائفة واسعة من التدابير النقدية غير

التقليدية. ومع تحسن أوضاع الأسواق المالية، وتعزز دلائل الانتعاش التدريجي، تم سحب معظم تدابير توفير السيولة بحلول نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٠، في حين أبقى المصارف المركزية في ميزانياتها معظم السندات الطويلة الأجل التي اشترتها.

٤٨ - ومن المتوقع أن تواصل السلطات في معظم الاقتصادات المتقدمة الكبرى سياساتها الحالية طوال عام ٢٠١٠، وأن تبدأ عملية تشديد للسياسات بعد ذلك. وليس من المتوقع أن تقلص المصارف المركزية في عام ٢٠١٠ أرصدها من السندات طويلة الأجل، التي اشترتها أثناء الأزمة، وهو ما سيبقي أسعار الفائدة في الأجل الطويل في مستوى منخفض نسبياً. وفي الوقت نفسه، ستظل السياسات التنشيطية المالية قائمة خلال عام ٢٠١٠. ومع ذلك، فمن المتوقع أن يبدأ العديد من البلدان في اتخاذ خطوات نحو الاندماج المالي في عام ٢٠١١.

٤٩ - وي طرح ضعف انتعاش الاقتصاد العالمي وتفاوته تحديات إضافية على صعيد السياسات. أولها أن أزمة خلق فرص العمل تتسم بطابع شديد الإلحاح حيث أن استمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة يبطئ من وتيرة الانتعاش في حد ذاته، فضلاً عن إبطاء التقدم المحرز نحو الحد من الفقر في البلدان النامية. ولا يزال جانب كبير من انتعاش الطلب يستند إلى الدعم الحكومي. وفي معظم البلدان، سيتطلب الأمر مواصلة تدابير الدعم هذه خلال عام ٢٠١٠، وربما حتى عام ٢٠١١. غير أن التعجيل بانتعاش أسواق الوظائف سيتطلب تركيز قدر أكبر بكثير من حوافز الطلب على توفير حوافز لخلق فرص العمل المنتجة. كما أن نمو الوظائف سوف يكون عنصراً أساسياً في معالجة الاتجاه نحو اتساع العجز المالي الناجم عن انخفاض إيرادات الضرائب وخفض الإنفاق على ضرورة توفير الحماية الاجتماعية. ولذلك، لا بد من الحرص على تنسيق استراتيجيات الخروج من إجراءات الحوافز الاستثنائية تنسيقاً وثيقاً مع سياسات أسواق العمل.

٥٠ - وثانياً، ثمة حاجة إلى مزيد من الموارد وإلى بذل المزيد من الجهود للتعويض عن الانتكاسات الكبيرة في التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وستكون البلدان ذات الدخل المنخفض التي لا تمتلك سوى عمق مالي محدود بحاجة المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل التوسع في الخدمات والبرامج الاجتماعية اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والانخراط في السياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية. وتتعارض هذه الاحتياجات المتزايدة مع العجز الذي لا يزال كبيراً في الوفاء بالتزامات المعونة المعلنة. وعلى الرغم من أن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تتوقع استمرار تواضع النمو في مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الصافية عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، فإن التقديرات تشير إلى أن العجز في الوفاء بالتزامات المعلنة في غلين إيغلز سيكون ٢٠ مليار دولار في عام ٢٠١٠. وإلى

جانب الوفاء بالتعهدات، يجب على البلدان المانحة أن تنظر في إنشاء آليات لفك ارتباط تدفق المعونة بدوراتها التجارية للحيولة دون حدوث عجز في تقديم المعونات في أوقات الأزمات عندما تكون الحاجة للحصول على المساعدات الإنمائية أكثر إلحاحاً.

٥١ - وعلى نطاق أوسع، فإن الأزمة العالمية سلطت الضوء على الحاجة لوجود كميات كبيرة جداً من السيولة للتعامل مع الصدمات المفاجئة والكبيرة في أسواق رؤوس الأموال. ففي استجابتها للأزمات المالية في التسعينات من القرن الماضي، عملت بلدان نامية كثيرة على مراكمة احتياطات هائلة كنوع من التأمين الذاتي. غير أن ذلك جاء على حساب ارتفاع تكلفة الفرص البديلة وزاد من تفاقم الاختلالات على الصعيد العالمي. أما تجميع الاحتياطات بصورة أفضل على الصعيدين الإقليمي والدولي، فيمكن من خفض هذه التكاليف لفرادى البلدان، وتشكيل أساس لتمويل يمكن الاعتماد بدرجة أكبر في حالات الطوارئ، وخلق آلية إقراض دولية يمكن اللجوء إليها كملاذ أخير. كما أن توسيع الترتيبات القائمة لحقوق السحب الخاصة يمكن أن يكون جزءاً من هذه الترتيبات الجديدة، ومثلما جاء بشكل أكثر إسهاباً في المناقشات الواردة في الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠١٠ (www.un.org/esa/policy/wess/wesp.html)، يمكن أن يشكل ذلك جزءاً من الإصلاحات الأوسع نطاقاً التي تشدد الحاجة إليها في نظام الاحتياطات العالمي.

٥٢ - وثالثاً، يجب أن تتأسس هذه الجهود على تعزيز تنسيق السياسات على الصعيد الدولي لتجنب ضعف الانتعاش، الذي قد ينجم عن استراتيجيات الخروج السابق لأوانه وغير المنسق من إجراءات حوافز الاقتصاد الكلي والفسل في التصدي لامتداد الآثار الناشئة من أزمات الدين العام في البلدان المتقدمة النمو. كما يجب إحراز مزيد من التقدم في الإصلاحات الهيكلية. كما أن عدم وجود نهج منسق وزيادة تنسيق السياسات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمعالجة شواغل الاستدامة المالية، وخاصة في اليونان، وتداعيات التردد الأولية الذي شهدته الأسواق المالية، تبرز جميعها أهمية التنسيق الواسع والفعال للسياسات، لا سيما في الأوقات التي تشدد فيها الشكوك، لتجنب عودة الاختلالات العالمية ولضمان استدامة الانتعاش. وفي هذا الصدد، أطلقت قمة مجموعة الـ ٢٠ في بيتسبرغ إطاراً لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن، يتعهد بموجبها الأعضاء من بلدان العجز في المجموعة، ولا سيما الولايات المتحدة، باتخاذ سياسات لدعم المدخرات الخاصة وتوحيد العجز في المالية العامة، في حين يوافق الأعضاء من بلدان الفائض على تعزيز المصادر المحلية للنمو، من خلال تدابير مثل الحد من تشوهات الأسواق المالية، وزيادة الإنتاجية في قطاعات الخدمات، وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي. ورغم أن هذا الإطار هو مجرد خطوة أولى نحو تحقيق نمو عالمي أكثر توازناً، فإن من الواجب متابعته بسياسات محددة وملموسة بدرجة أكبر.

ويتسم ذلك بأهمية خاصة في الأجل المتوسط، الذي سيحتاج فيه صناع السياسات إلى تنسيق "استراتيجية للخروج" وسحب تدابير الحوافز تدريجياً. بمجرد أن تبدأ معدلات البطالة في التراجع بصورة يعتد بها، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته بإطار للسياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية. أما في الأجل الأطول، فينبغي على للبلدان في نهاية المطاف أن تنسق سياساتها الاقتصادية الكلية من أجل التوصل إلى مجموعة من الاختلالات العالمية يمكن التحكم فيها. وستتطلب هذه السياسات قدراً أكبر من التحويلات المالية الصافية إلى البلدان النامية، كما يجب أن تكفل استمرار السياسات المالية التوسعية في البلدان النامية، ولكن مع سحب تلك السياسات تدريجياً في البلدان المتقدمة النمو.

المرفق الأول

نمو الناتج العالمي، ٢٠٠٤-٢٠١١ (النسبة المئوية للتغير السنوي)

تغير التوقعات عن توقعات كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠ ^(د)					
	٢٠١١(ج)	٢٠١٠(ج)	٢٠٠٩(ب)	٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٤ ^(أ)
العالم	٣,٨	٣,٠	٢,٠-	١,٨	٣,٨
الاقتصادات المتقدمة النمو	٢,٦	١,٩	٣,٤-	٠,٤	٢,٦
الولايات المتحدة	٢,٦	٢,٩	٢,٤-	٠,٤	٢,٦
اليابان	٢,١	١,٣	٥,٢-	١,٢-	٢,١
الاتحاد الأوروبي	٢,٧	١,٠	٤,٢-	٠,٨	٢,٧
أعضاء الاتحاد الأوروبي	٢,٥	٠,٩	٤,٢-	٠,٥	٢,٥
أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد	٥,٨	١,٧	٣,٥-	٣,٩	٥,٨
منطقة اليورو	٢,٥	٠,٩	٤,٠-	٠,٦	٢,٥
البلدان الأوروبية الأخرى	٣,٠	١,٩	١,٧-	١,٨	٣,٠
البلدان المتقدمة النمو الأخرى	٣,١	٣,١	١,٠-	١,٠	٣,١
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	٧,٦	٣,٩	٦,٧-	٥,٤	٧,٦
جنوب شرق أوروبا	٥,٣	١,١	٣,٧-	٤,٣	٥,٣
رابطة الدول المستقلة	٧,٨	٤,٢	٦,٩-	٥,٥	٧,٨
الاتحاد الروسي	٧,٤	٤,٣	٧,٩-	٥,٦	٧,٤
البلدان النامية	٧,٢	٥,٩	٢,٢	٥,٣	٧,٢
أفريقيا	٥,٧	٤,٧	٢,٤	٥,٠	٥,٧
شمال أفريقيا	٥,٢	٤,٦	٣,٦	٤,٩	٥,٢
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٦,٠	٤,٧	١,٩	٥,٠	٦,٠
نيجيريا	٦,٠	٦,٥	٦,٩	٦,٠	٦,٠
جنوب أفريقيا	٥,١	٢,٧	١,٨-	٣,١	٥,١
بلدان أخرى	٦,٨	٥,٦	٢,٨	٦,٢	٦,٨
شرق وجنوب آسيا	٨,٥	٧,١	٤,٨	٦,٢	٨,٥
شرق آسيا	٨,٦	٧,٣	٤,٧	٦,١	٨,٦
الصين	١١,٧	٩,٢	٨,٧	٩,٠	١١,٧
جنوب آسيا	٨,١	٦,٥	٥,١	٦,٥	٨,١
الهند	٩,٢	٧,٩	٦,٤	٧,٣	٩,٢
غرب آسيا	٦,٠	٤,٢	١,٠-	٤,٣	٦,٠

تغير التوقعات عن
توقعات كانون الثاني/
يناير ٢٠١٠^(د)

	٢٠١١(ج)	٢٠١٠(ج)	٢٠٠٩(ب)	٢٠٠٨	٢٠٠٧-٢٠٠٤ ^(أ)	
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٣,٩	٤,٠	٢,١-	٤,٠	٥,٣	
أمريكا الجنوبية	٤,٦	٤,٥	٠,٣-	٥,٣	٥,٨	
البرازيل	٥,٦	٥,٨	٠,٢-	٥,١	٤,٤	
المكسيك وأمريكا الوسطى	٢,٨	٣,٤	٥,٩-	١,٧	٤,١	
المكسيك	٢,٨	٣,٥	٦,٥-	١,٣	٣,٩	
منطقة البحر الكاريبي	٣,٠	٢,١	١,٠	٣,٨	٨,٢	
أقل البلدان غوا	٥,٦	٥,٦	٤,٠	٧,١	٧,٨	
بنود المذكرة:						
التجارة العالمية	٥,٩	٧,٦	١٣,١-	٢,٧	٧,٧	
غوا الناتج العالمي مع عوامل الترجيح المستندة إلى تكافؤ القوة الشرائية	٤,٠	٣,٩	٠,٨-	٢,٩	٤,٨	

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) النسبة المئوية المتوسطة للتغير.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) تنبؤات تستند جزئياً على مشروع Link.

(د) انظر الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم عام ٢٠١٠، وهو متاح على العنوان التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.un.org/esa/policy/wesp/wesp2010files/wesp2010.pdf>

المرفق الثاني

سيناريو منتصف المدة لخطر عودة الاختلالات على الصعيد العالمي (نسب مئوية)

	متوسط الفترة				
	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠٠٧-٢٠٠٤
العالم					
النمو الاقتصادي	٤,١	٤,٤	٣,٨	٢,٠-	٣,٩
الولايات المتحدة					
النمو الاقتصادي	٢,٦	٣,٩	٣,٤	٢,٤-	٢,٨
مساهمة الطلب الخاص	٢,٩	٤,١	٢,٩	٥,٤-	٢,٤
مساهمة الطلب الحكومي	٠,٠	٠,١	٠,٤	١,٩	٠,٥
مساهمة الميزان التجاري	٠,٣-	٠,٢-	٠,١	١,٠	٠,١-
نسبة القروض المصرفية (الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي	٨٩,٢	٦٩,٤	٥٦,٢	٧٧,٦	٨٦,٨
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٩٤,٨	٩٥,٩	٩٢,٨	٧١,٨	٤٩,٣
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣,٠-	٠,٧	٤,٨	٦,٩	٢,٧-
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٤,٧-	٦,٢-	٨,٩-	١٠,٢-	٣,١-
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	٧,٦-	٥,٥-	٤,١-	٣,٣-	٥,٨-
مخصوصاً منها: حساب الإيرادات والتحويلات	٠,٨-	٠,٣-	٠,١-	٠,١	٠,٢-
أوروبا					
النمو الاقتصادي	٣,٥	٣,٢	٢,٧	٤,٠-	٢,٦
مساهمة الطلب الخاص	٣,٤	٣,١	٢,٢	٥,٧-	٢,٢
مساهمة الطلب الحكومي	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٩	٠,٥
مساهمة الميزان التجاري	٠,٢-	٠,٢-	٠,١	٠,٨	٠,١-
نسبة القروض المصرفية (الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي	١١٣,٠	٩٧,١	٨٤,٥	١٠٦,٨	١١٧,١
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٨٧,٣	٩٦,٠	٩٦,٧	٨١,٩	٦١,١
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	١,٣-	١,٢	٣,٥	٤,٠	١,٦
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	١,٥-	٢,٧-	٤,٠-	٤,٤-	١,٥-
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢,٨-	١,٤-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١
مخصوصاً منها: حساب الإيرادات والتحويلات	٢,٠-	١,٤-	١,٢-	١,٢-	٠,٥-
اليابان وغيرها من البلدان المتقدمة النمو					
النمو الاقتصادي	٢,٦	٢,٨	٢,٢	٤,٢-	٢,٥
مساهمة الطلب الخاص	١,٩	١,٩	١,٦	٣,٨-	٢,١
مساهمة الطلب الحكومي	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٥
مساهمة الميزان التجاري	٠,٢	٠,٤	٠,١	٠,٧-	٠,١-

متوسط الفترة					
٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠٠٧-٢٠٠٤	
١٦٤,٣	١٥٦,٧	١٤٩,٧	١٥٥,٨	١٤٩,٩	نسبة القروض المصرفية (الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي
١١٦,٥	١٢٣,١	١٢٩,٩	١٣٥,٢	١٢٦,٤	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٢,٦	١,٨	١,٢	١,٤	١,٣-	نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي
٠,٤	٠,٥	٠,٠	٠,٦-	٣,٣	نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٣,٠	٢,٣	١,١	٠,٨	٢,٠	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
١,١	١,٢	١,٣	١,٤	١,٠	مخصوصاً منها: حساب الإيرادات والتحويلات
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية					
٧,١	٦,٣	٦,٣	٦,٧-	٧,٤	النمو الاقتصادي
٧,٤	٦,٨	٦,٨	١٩,٣-	٨,٢	مساهمة الطلب الخاص
١,٤	١,٦	٢,٢	٣,٧	٢,٥	مساهمة الطلب الحكومي
١,٧-	٢,٠-	٢,٨-	٨,٩	٣,٤-	مساهمة الميزان التجاري
٣٨,١	٣٩,٩	٤٣,٢	٦١,٧	٣٣,٠	نسبة القروض المصرفية (الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي
٣٢,٨	٣٢,٨	٢٧,٤	١٧,٣	١٧,٥	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٧,٧	٩,٦	١٠,٣	٧,٩	١,٧	نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي
٤,٦-	٥,٩-	٦,٧-	٥,٣-	٤,٣	نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٣,١	٣,٧	٣,٦	٢,٥	٦,٠	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
١,٩-	٢,٢-	٢,٦-	٣,٣-	٢,١-	مخصوصاً منها: حساب الإيرادات والتحويلات
الصين					
٨,٥	٨,٩	٨,٢	٨,٧	١١,٢	النمو الاقتصادي
٨,٠	٨,٤	٨,٠	١١,٠	٨,٦	مساهمة الطلب الخاص
٠,٩	٠,٩	١,٠	٣,٢	١,٤	مساهمة الطلب الحكومي
٠,٠	٠,٤-	٠,٧-	٥,٤-	١,١	مساهمة الميزان التجاري
١٤٢,٨	١٣٠,٨	١٢٠,٥	١٠٨,٨	١٢٥,١	نسبة القروض المصرفية (الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٨,٩	١٨,١	١٦,٨	١٣,٨	١١,٩	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٩,٢	٧,٩	٨,٩	٩,٣	١١,٤	نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي
٠,٠	١,٧-	٣,١-	٣,٥-	٣,٩-	نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٩,٢	٦,٢	٥,٩	٥,٩	٧,٥	نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
٤,٨	٢,٦	١,٧	١,٧	١,٧	مخصوصاً منها: حساب الإيرادات والتحويلات

	متوسط الفترة				
	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠٠٧-٢٠٠٤
الهند					
النمو الاقتصادي	٧,٨	٨,٦	٩,٨	٦,٤	٩,٠
مساهمة الطلب الخاص	٦,١	٦,٥	٧,٦	٣,٩	٩,٤
مساهمة الطلب الحكومي	٠,٤	٠,٤	٠,٨	٣,٦	١,١
مساهمة الميزان التجاري	١,٤	١,٦	١,٥	١,١-	١,٥-
نسبة القروض المصرفية (الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥٥,٠	٥٣,١	٥١,٤	٥١,٤	٤٢,٢
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥٣,٤	٦٣,٧	٧٠,٢	٧١,٢	٦٧,٨
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥,٨	٥,٩	٦,٤	٧,٤	٢,٩
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢,٧-	٤,٦-	٧,١-	٨,٨-	٣,٣-
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣,٢	١,٣	٠,٧-	١,٤-	٠,٤-
مخصوصاً منها: حساب الإيرادات والتحويلات	٣,٠	٣,٤	٣,٦	٣,٩	٢,٧
البلدان النامية الأخرى في آسيا					
النمو الاقتصادي	٥,٩	٥,٢	٣,٧	٠,١-	٦,١
مساهمة الطلب الخاص	٤,٥	٤,٢	٣,٧	٣,٣-	٥,٢
مساهمة الطلب الحكومي	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٣	١,١
مساهمة الميزان التجاري	٠,٥	٠,٢	٠,٩-	١,٨	٠,٢-
نسبة القروض المصرفية (الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي	٧٠,٠	٦٧,٤	٦٥,٤	٦٨,٣	٥٥,٢
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣٤,٩	٣٩,٢	٤٦,٠	٥٥,٨	٥٠,٣
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥,٤	٤,٥	٤,١	٤,٧	٥,٢
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,١	١,٠
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥,٨	٥,٠	٤,٣	٤,٨	٦,٣
مخصوصاً منها: حساب الإيرادات والتحويلات	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٢-
أمريكا اللاتينية					
النمو الاقتصادي	٥,٣	٤,٩	٤,٤	٢,١-	٥,٦
مساهمة الطلب الخاص	٤,٢	٣,٩	٣,٧	٤,٧-	٥,٥
مساهمة الطلب الحكومي	٠,٩	٠,٨	٠,٩	١,١	١,٣
مساهمة الميزان التجاري	٠,٢	٠,٢	٠,١-	١,٥	١,١-
نسبة القروض المصرفية (الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي	٥١,١	٥١,٤	٥٢,٤	٥٥,٩	٣٢,٣
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٣٠,٩	٣٤,٤	٣٦,٤	٣٦,٥	٣٠,٧
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	١,٩	١,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٥
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	١,٠-	١,٣-	١,٥-	١,٦-	٠,١

	متوسط الفترة				
	٢٠١٥	٢٠١٣	٢٠١١	٢٠٠٩	٢٠٠٧-٢٠٠٤
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	١,٠	٠,١-	١,٣-	١,٢-	٠,٦
مخصوصاً منها: حساب الإيرادات والتحويلات	٠,٦-	٠,٦-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٧-
أفريقيا					
النمو الاقتصادي	٥,٥	٥,٨	٦,٠	٢,٤	٦,٥
مساهمة الطلب الخاص	٤,٤	٤,٥	٥,١	٠,٩	٦,٠
مساهمة الطلب الحكومي	١,٢	١,٢	١,١	١,٣	١,٤
مساهمة الميزان التجاري	٠,١-	٠,١	٠,٣-	٠,١	٠,٩-
نسبة القروض المصرفية (الخاصة) إلى الناتج المحلي الإجمالي	٦٠,٧	٥٨,٥	٥٦,٢	٥٩,٦	٤٠,١
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢٨,٩	٣١,٣	٣٦,١	٤٨,٨	٤٦,٠
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	٤,٩	٤,٥	٣,٢	٢,٦	٦,٢
نسبة رصيد الادخار - الاستثمار الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢,٧-	٢,٧-	٣,١-	٤,٤-	١,١-
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	٢,٢	١,٩	٠,٠	١,٩-	٥,٠
مخصوصاً منها: حساب الإيرادات والتحويلات	١,١	١,٢	١,٢	١,٢	١,٤

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نتائج عملية المحاكاة في إطار النموذج السياسي العالمي. انظر الفقرة ٤٥ أعلاه للاطلاع على الافتراضات.